الفصل الثالث

مصر صاحبة القرار فى مستقبل القناة

الفصل الثالث

- ١ -

مصر وحدها تقرر مستقبل قناة السويس

القـــــرار المصرى

باصدار بيـان من جانب واحد فى ١٨ مارس ١٩٥٧

كتب (لودج) للخارجية الامريكية فى واشنطن يقول انه عندما أبلغ همرشولد الرسالة الشفوية ، عقب همرشولد بأنه من الآن فصاعدا لا يستطيع أن يمارس ضغطا على مصر أكثر مما مارسه فعلا ، وأن السكرتير العام قد فهم من عدة أشارات المح اليها محمود فوزى ، أن مصر اذا قبلت احتجاز خمسين فى المائة من الرسوم ، فانها بذلك تكون قد وضعت الحبل حول رقبتها ، وقال همرشولد أنه سوف يطلب من المصريين طرح مقترحات مضادة تقدمها مباشرة للولايات المتحدة ، أو عن طريقه (١) ٠

وفى نفس الوقت ، كان محمود فوزى قد عاد الى القاهرة ، حيث أبلغ السفير الامريكى (ريموند هير) فى ١٧ مارس ١٩٥٧ ، ان هناك بيانا تنوى الحكومة المصرية اصداره ربما خلال ٤٨ ساعة يتعلق بقناة السويس ، فعقب (هير) بأن شروطه فيما يبدو تختلف اختلافا واضحا عن المقترحات الرباعية ، فأقره فوزى على ذلك ، لكنه أضاف أن تلك المقترحات قد شكلت ضغطا لا تقبله مصر ، وأن مصر لن ترد على الارجح

---

(١) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٦٤٤ فى ١٥ مارس ١٩٥٧ ، ملف (٦٧٤ ـ ٨٤) ٠

على تلك المقترحات على أساس انه لا يصح أن تعترف بأى مجموعة من الدول تتحدث باسم الدول المنتفعة ككل (٢) ٠

وفى وقت لاحق من مساء ذلك اليوم بعث محمود فوزى الى السفير الامريكى (ريموند هير) وبصفة شخصية وبالغة السرية مسودة مشروع البيان ٠ وهو ما نقله (هير) الى الخارجية فى واشنطن مع التوصية بارسال أى تعليقات عليه قبل مضى ٤٨ ساعة (٣) ٠

وقد قابل (هير) محمود فوزى مرة ثانية ظهر يوم ١٨ مارس ٠ واثار عدة تساؤلات عن المشروع :

(أ) لماذا نص على اتفاقية ١٨٨٨ ولم ينص على المبادىء الستة ؟

(ب) لماذا يتزامن توقيت اصدار البيان عشية زيارة همرشولد المتوقعة ؟

(جـ) لماذا لا يتاح الا اقل القليل من الوقت للتعليق على ذلك المشروع ؟

وقد اجاب فوزى على التساؤل الاول ، بان ما يهم فعلا هو الحل المقبول بعيدا عن الشكليات ، وبالنسبة للتساؤل الآخر ، اجاب فوزى ٠ انه فى ضوء التفسيرات العديدة للمبادىء الستة ، فان موقف مصر لم يتغير لالتزامها بالتفسير الذى قدمه فوزى عندما نوقش الموضوع فى مجلس الأمن أما بالنسبة للتوقيت ، فقد صارح السفير بانه يريد أن يتجنب أى مفاجأة من صدور بيان محتمل فى الاجتماع القادم بين ايزنهاور وماكميلان فى برمودا ٢١ مارس ١٩٥٧ ، أما بالنسبة للنقطة الثالثة ، فقد أوضح فوزى انه مستعد لاتاحة مزيد من الوقت لوصول رد امريكى ٠ ثم عقب بشكل عام على مشروع البيان المصرى مؤكدا انه من الحماقة ان تتقدم الحكومة بتسوية لمشكلة القناة لا تتيح الترضية الكافية للدول المنتفعة بالقناة ٠ وانه يعتقد ان المشروع قد ترك ابوابا كثيرة مفتوحة للتسوية النهائية ، وأن الشرط الأول الأساسى للاتفاق المؤقت هو سداد الرسوم لهيئة قناة السويس ، ويمكن دفعها مع ذلك مع الاحتجاج لحين التوصل للتسوية (٤) ٠

---

(٢) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٢٦ فى ١٧ مارس ١٩٥٧ ، ملف (٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(٣) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٢٩ فى نفس التاريخ وبنفس الملف ٠

(٤) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٣٦ فى ١٨ مارس ١٩٥٧ ، ملف (٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

وعلى الفور كلفت الخارجية الامريكية سفيرها (هير) ان يبلغ محمود فوزى بأن الولايات المتحدة تعارض بشدة اصدار الاعلان المقترح الذى قد يؤدى الى المزيد من تدهور الموقف وانها تأمل ان تمتنع مصر عن اصدار مثل هذا لاعلان لحين عقد الاجتماع الوشيك مع همرشولد وردها على المقترحات الرباعية المقدمة فى ١٩ فبراير ، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تعتبر هذا الاعلان بمثابة رد على المقترحات بل لابد وان تجرى مباحثات بين السكرتير العام والحكومة المصرية حول الترتيبات المؤقتة الخاصة بالقناة استنادا الى المبادىء الستة فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦ ، والرسائل المتبادلة بين همرشولد ومحمود فوزى فى ٢٤ اكتوبر ، ٢ نوفمتر ١٩٥٦ (٥)٠

وعموما ، فقبل ان تصل هذه الرسالة الى القاهرة ، استدعت الخارجية المصرية السفير الامريكى (هير) مساء ١٨ مارس ١٩٥٧ بالتوقيت المحلى للقاهرة لتبلغه ان الحكومة المصرية قد قررت ان تصدر مساء نفس الليلة بيانا فى شكل مذكرة موجهة الى البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى القاهرة ، وقال فوزى (بلهجة الاعتذار كما وصفها هير فى برقيته الى واشنطن) ان هذا البيان سيصدر على الفور بهدف تجنب اصدار البيان فى ظل الأفكار المتضاربة والضغوط المختلفة التى بدات تتراكم بالفعل ، ثم أشار فوزى سواء عمدا أم بالمصادفة ، كما يروى السفير الأمريكى ، الى توقع وصول وزير الخارجية الهندى (كريشنا مينون) الى القاهرة (٦) ٠

ثم اكد فوزى بشكل رسمى أن اصدار البيان ليس الا مجرد خطوة اولى لتحديد معالم نوايا مصر بشكل عام ، وان الباب لا يزال مفتوحا لعمل من أجل تسوية معقولة فى وثيقة أكثر تفصيلا وأكد للسفير الأمريكى ، أن مصر تريد معالجة المسألة بشكل مباشر مع استبعاد أمر واحد هو ممارسة سيادة أجنبية على التراب المصرى ، فأعرب له (هير) عن أسفه لوضعه فى هذا الموقف الذى دفع فيه حكومته دفعا للتحرك فى غير ما طائل ، ووعد بنقل الأمر الى واشنطن (٧) ٠

---

(٥) برقية سرى للغاية الى القاهرة رقم ٣٠٩٤ فى ١٨ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(٦) فى ٢٠ مارس أبرق السفير الأمريكى (هير) الى واشنطن ان فوزى قد أوضح لرالف نانش وكيل السكرتير العام للأمم المتحدة ان الوصول الوشيك للوزير الهندى مينون هو السبب لهذا الاصدار المفاجىء للبيان المصرى ـ انظر برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٧١ فى ٢٠ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

(٧) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٤٤ فى ١٨ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

وفى التاسع عشر من مارس وزعت السفارة المصرية فى واشنطن على الصحف الامريكية نص المذكرة التى جاء فيها ما يلى :

منذ ان تولت مصر ادارة قناة السويس ، اكدت عزمها على الالتزام بسياستها فى احترام اتفاقية ١٨٨٨ ، كما اثبتت قدرتها الكاملة على تسيير الملاحة فى القناة برغم العقبات الضخمة التى وضعت فى طريقها حتى وقوع العدوان عليها والذى تسبب فى اغلاق القنـــاة وبمناسبة استئناف الملاحة فى قناة السويس ، فان الحكومة المصرية تعلن ما يلى :

١ ــ ان مصر لا تزال عازمة على أن تحتـرم اتفـــاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ نصا وروحـــا ٠

٢ ــ نظام فرض الرسوم على العبور فى القناة سيظل كما كان متبعا ، طبقا للاتفاق الاخير المبرم بين الحكومة المصرية وشركة قنـــاة السويس المؤممة ٠

٣ ــ سوف تسوى مسالة التعويضات والمطالبات الناتجة عـــن التاميم سواء عن طريق الاتفاق المباشر أو التحكيم ٠

٤ ــ سوف تدفع رسوم العبور فى القناة مقدما لهيئة قناة السويس فى مصر ، أو من تعينه الهيئة (٨) ٠

٥ ــ سوف تنشىء هيئة قناة السويس صندوقا خاصا لاغراض التطوير او لأى اغراض اخرى مخصصة لمقابلة الزيادة فى حركة العبور فى القناة ، وسوف يغذى الصندوق المذكور بان يخصص له نسبة معينة من الرسوم ، ولن تقل تلك النسبة عن متوسط النسبة التى كانت مخصصة من قبل الشركة السابقة لمثل تلك البرامج ٠

٦ ــ سوف تصدر الحكومة المصرية بيانا مفصلا آخر يغطى تلك المبادىء ، وان هذا التاكيد من الحكومة المصرية يثبت أنه برغم التضحيات الضخمة التى تحملتها مصر نتيجة للعدوان عليها ، فلا تزال مخلصة للتعاون مع المجتمع الدولى من أجل الاسهام فى بلوغ أهداف الانسانية فى

---

(٨) يختلف مشروع النص المقترح الذى سبق ان قدمه محمود فوزى الى السفير الامريكى (هنا) ١٧ مايو اختلافا طفيفا من حيث الاشارة الى من تعينه الهيئة المصرية لتحصيل الرسوم ــ المصرة (٤) ــ انظر البرقيات السرية للغاية من القاهرة رقم ٢٩٢٦ فى ١٧ مارس ، ورقم ٢٩٤٦ فى ١٩ مارس ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١) ٠

السلام والرخاء ، وان حكومة مصر تود ان تصبح القناة مرة اخرى معبرا للسلام والرخاء بين كافة شعوب العالم (٩) ٠

وقد تلقى السفير الأمريكى (هير) تعليمات فى ٢٠ مارس (١٠) بأن يبلغ محمود فوزى أن الولايات المتحدة تأسف اشد الأسف لاصدار البيان عشية وصول همرشولد ، وقد اجابه فوزى . ان الأمر كله موضع بحث دقيق ، وانه مع كل التقدير للسفير ، فانه يخالفه الرأى ، ويسجل اعتراضه بأن تتخذ حكومة اجنبية موقفا تجاه قرار يدخل فى صميم اختصاص الحكومة المصرية وقد اجاب السفير (هير) أيضا بغرض التسجيل ، انه ما دامت الحكومة المصرية هى التى بادرت بطلب راى الحكومة الأمريكية فى الموضوع ، فانه من الصعب فهم دوافع محمود فوزى فى الاعتراض على ملاءمة البيان الذى أدلت الولايات المتحدة ، اكن محمود فوزى استمر فى الحديث قائلا انه غير مرتاح للموقف الامريكى ، وعتب ان مصر لا يمكن ان تقبل ان يعرب الكافة عن ارائهم وتحرم مصر من التعبير عن رايها ٠

ويعتب السفير (هير) انه بعد هذا الحديث الذى شابه شىء من الانفعال ، قال فوزى انه يرحب بالآراء الامريكية حول الجوانب الأخرى من المذكرة المصرية (١١) ، بما فى ذلك البيان الذى اصدرته الولايات المتحدة بانها لا تعتبر تلك المذكرة ردا على مقترحات الدول الأربعة ٠

وقال فوزى مشيرا الى التركيز الأمريكى المستمر على المبادىء الستة وعلى الرسائل المتبادلة بين همرشولد وفوزى ، بان ذلك لم يرد فى المذكرة لانه لا يريد أن يكون أسيراً للصياغات والعبارات المحددة سواء فى التسوية المؤقتة أو التسوية النهائية لكن فوزى استطرد قائلا . ان الحكومة المصرية لا تنوى العدول عن أى شىء قالته أو قبلته ، لكنه يود التركيز على الأهداف بدلا من التشتت بفعل الشكليات والصياغات، وعلى ذلك فان الحكومة المصرية سوف يسعدها اجراء مباحثات مع همرشولد ، وتأمل فى التعاون والتفهم الأمريكى ليس فقط فيما يتعلق بالقناة ، بل وبالنسبة للمشكلات الخطيرة التى لا تزال معلقة (١٢) ٠

---

(٩) انظر رسالة سرية للغاية من القاهرة رقم ٧٠٠ فى ١٩ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(١٠) برقية سرى للغاية الى القاهرة رقم ٣١٠٦ فى ١٩ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

(١١) تلقى السفير (هير) تعليمات بأن يستمر فى طرح الموضوعات المبلغة فى البرقية السرية رقم ٣٠٩٤ المذكورة فى موضع سابق ٠

(١٢) برقية سرية للغاية من القاهرة رقم ٢٩٧١ فى ٢٠ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

وفى نفس الوقت طلب دالاس ابان الاجتماع الأمريكى البريطانى فى برمودا . من السفير لودج ان يبلغ همرشولد ما يلى :

ان الولايات المتحدة التى تاسف لاصدار مصر لتلك المذكرة حتى قبيل بدء مناوضات السكرتير العام فى القاهرة تعتبر المقترحات المصرية غير كافية وهى لذلك تطلب من همرشولد ان يحاول عن طريق التفـــاوض التقريب بين تلك المقترحات وبين المقترحات الرباعية قدر الامكان ولاسيما فيما يتصل باعادة تاكيد المبادىء الستة والترتيب الملائم لسداد الرسوم وتسييرا لمجهود السكرتير العام فى هذا الصدد فان الولايات المتحـدة سوف تمتنع عن الادلاء بأى تعليق على المذكرة المصرية وسوف تكتفى الاشارة الى سير المفاوضات بين مصر والسكرتير العام (١٣) .

---

(١٣) برقية سرية من برمودا رقم ٣ فى ٢٠ مارس ، (ملف ٦١١ ـ ٤١) ، علم لويد وزير خارجية بريطانيا بهذه الرسالة من دالاس ، وطلب لويد ابلاغ همرشولد انه يوافق عليها تماما وانظر برقية سرية من برمودا رقم ٦ فى ٢١ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف) .

- ٢ -

مؤتمر برمـــــــودا
يبحث مشكلة قناة السويس ، ٢١ ـ ٢٤ مارس ١٩٥٧

ايزنهاور وماكميلان يبحثان مستقبل قناة السويس ٠

خلال الجلسة الافتتاحية للمباحثات البريطانية الأمريكيـــة فى برمودا ، اكد وزير الخارجية الامريكى (دالاس) ضرورة الاصرار على حل نهائى لمشكلة قناة السويس بدلا من استنزاف كل الذخائر من أجل التوصل لترتيبات مؤقتة (وهى التى يسعى اليها عبد الناصر على حـد قول البريطانيين) ٠

واذ اشار دالاس الى صعوبة المفاوضات بسبب عدم تنظيم الدول المنتفعة ، عبر عن شكوكه فى اى فعالية لمقاطعة قناة السويس ، حتى على المدى القصير ٠

وفى الحادى والعشرين من مارس وافق الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى على ورقة عمل عن الموقف فى قناة السويس ، ووافق الرفدان على أن المقترحات المبلغة الى همرشولد عن طريق السفيـــر (لودج) فى اليوم السابق تمثل أساسا معقولا لترتيب مؤقت ، وأن الهدف حاليا هو ضرورة الحصول على الموافقة على ذلك الاقتراح ، اما اذا لم يتحقق ذلك فالحصول على مقترحات مصرية مضادة الا انه لازال من السابق لأوانه تحديد خط رجعة أو موقف يمثل الحد الأدنى ، وأنه مع أن الولايات المتحدة فى رسائلها الى همرشولد وعبد الناصر قد مارست أقصى قدر ممكن من الضغط فانه من المفيد أن يؤيد وزيـــر الخارجية البريطانى (لويد) الموقف الامريكى ببرقية يبعث بها همرشولد فى القاهرة ، وأنه كذلك من المفضل التشاور فوراً مع هيئة الدول المنتفعة بالقناة ، واذا تم التوصل لاتفاق حول ترتيب مؤقت ، فان الأمر يقتضى دعوة بقية أعضاء هيئة المنتفعين للتعاون لسداد الرسوم من خلال الهيئة بوصفها ممثلا عنهم (١٤) ٠

---

(١٤) انظر برقية سرية من برمودا رقم (٧) فى ٢١ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

وقد جاء فى الورقة كذلك اقتراح يقـــول ، انه اذا افتتحت قنـــاة السويس قبل التوصل لاتفاق مؤقت ، فمن المفضل أن تدرس الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا امكانية سداد الرســـوم لمصر على ان تجنب فى نفس الوقت مبالغ معادلة فى الحسابات المجمدة ، مع الاشارة الى أن استخدام تلك المبالغ سوف يتوقف على اتفاق مؤقت مع مصر ٠

وقد أوصى التقرير الذى اتفق عليه الوفدان ، بانه فى حـــالة فشـــل الجهود للتوصل لتسوية مؤقتة فمن الضرورى بحث عدد آخر من التدابير بما فى ذلك :

(أ) حجب كل اشكال المساعدة الاقتصادية عن مصر ٠

(ب) سداد الرسوم عن طريق هيئة المنتفعين ٠

(جـ) اقتراح بان تطلب الأمم المتحدة من محكمة العدل الدوليـــة رأيا استشاريا عن مرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس ٠

(د) الاصرار على اجراء مفاوضات للتوصـــل الى تســـوية نهائية (١٥) ٠

على انه يلاحظ ، أن البيان الذى صدر فى برمودا باسم الرئيس الامريكى ايزنهاور ، ورئيس الوزراء البريطانى ماكميلان فى ٢٤ مارس ١٩٥٧ ، ذكر عرضا فيما يتصل بقناة السويس ، أنه قد تم الاتفاق على اهمية الالتزام نصا وروحا بقرار مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، وعلى دعم جهود السكرتير العام للتوصل الى تسوية طبقا لنصوص القرار (١٦) ٠

---

(١٥) انظر المذكره التى أعدها (مولين Moline) (الادارة الأوربية) عن الحديث بين الوزير الفرنسى (شارل لوسيه Charles Lucet) ونائب مســـاعد وزير الخارجية الأمريكية (جون جونز John W. Jones.)فى ٢٦ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) وقد نقل جونز الى لوسيه نتائج المباحثات فى برمودا حول قناة السويس ٠

(١٦) وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوســـط (المصـــدر الســـابق) ص ٣٧٢ ٠

- ٣ -

الولايات المتحدة تفاوض مصر من جديد على مستقبل قناة السويس

الجهود المبذولة لتعديل النص الجديد للاعلان الذى ستصدره مصر من جانب واحد

همرشولد والسفير الأمريكى يحاولان مع عبد الناصر ومحمود فوزى

وصل همرشولد الى القاهرة ليجد أن اعلانا مصريا جديدا ، وهو ما كانت قد وعدت به مصر فى الاعلان السابق فى ١٨ مارس ، قد أصبح حقيقة واقعة « على نحو ما أبلغه همرشولد الى السفير لودج فى وقت لاحق لدى عودته الى نيويورك » (١٧) ٠

وكانت مصر قد سلمت نص هذا الاعلان الى حكومات الهند والاردن والسعودية والاتحاد السوفيتى وسوريا والولايات المتحدة ويوغوسلافيا الى السكرتير العام على أساس أن الاعلان الرسمى سوف يصدر فى مطلع ابريل (١٨) ٠

وقد شرح همرشولد للسفير لودج فيما بعد ، انه عندما احس ان النقاط الواردة فى المذكرة المصرية غير قابلة للتفاوض فيما بينه وبين الحكومة المصرية ، فقد ركز جهوده على اقناع مصر بالتشاور مع الحكومات المعنية قبل المضى قدما فى خطتها ، وان عبد الناصر قد وافقه على ذلك وقد حث همرشولد الحكومة المصرية على أن تشمل تلك المشاورات نوعا من التعاون المنظم مع الدول المنتفعة بالقناة ، مؤكدا ضرورة التزام المذكرة المصرية بالمبادىء الستة التى أقرها مجلس الأمن (١٩) ٠

---

(١٧) برقية سرية من نيويورك رقم ٦٩١ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ ، (ملف ٦٧٤ ـ ٨٤ أ) ٠

(١٨) طلب محمود فورى فى ٢٦ مارس تعليمات على مشروع المذكرة التى سلمها بصفة شخصية وسرية الى السفير الأمريكى (هير) الذى أبرق بها بدوره الى واشنطن فى البرقية السرية للغاية رقم ٣٠٣٢ من القاهرة فى ٢٦ مارس ١٩٥٧ ، (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(١٩) رسالة همرشولد فى ٢٦ مارس الى محمود فورى ، برقية من نيويورك رقم ٦٩٣ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

وقد ابلغ همرشولد السفير (لودج) بشيء من التفصيل الانتقادات التى طرحها على المصريين فيما يتعلق بمشروع المذكورة ، واضاف انه يعتقد ان المصريين متلهفون على التعاون مع الأمم المتحدة وانه لهذا السبب طلب من (مالك لوى Mcloy) الخبير الاقتصادى فى الامم المتحدة ، ان يتوجه الى القاهرة ليشرح بعض الحقائق الاقتصادية القاسية ، واضاف همرشولد انه عندما سأله عبد الناصر عن مأخذه على المذكرة المصرية ، أجاب همرشولد « بأن المشكلة أن الناس لا يثقون فيك » ، وعقب همرشولد ، ان عبد الناصر على ما يعتقد قد ثاب الى رشده .

ومن جانبه ، فقد ابلغ السفير (لودج) همرشولد ، بان رد الفعل الأولى للولايات المتحدة نحو المذكرة المصرية ، هو خيبة الأمل لأن الوثيقة تنطلق من نظرة آحادية ولا تقوم على أساس اى التزامات دولية ولا تحترى على المبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الأمن ، كما انها لم تشر الى فكرة التعاون المنظم بين الدول المنتفعة والسلطات المصرية فى تطبيق هذه المبادىء الستة واضاف (لودج) ان الولايات المتحدة لن تجمد موقفها دون مزيد من الدراسة وسوف ترحب برأى السكرتير العام فى الموقف كله (٢٠) .

وقد اجابه همرشولد بان رد فعله هو نفس رد فعل الحكومة الامريكية ، وبعد ذلك أجاب على بعض تساؤلات الخارجية الامريكية عن معانى بعض النصوص ، وعن مدى فهمه للنوايا المصرية (٢١) .

وفى نفس الوقت كلفت الخارجية الأمريكية السفير (هير) فى القاهرة بان يبلغ محمود فوزى ، أن الولايات المتحدة تأمل الا تتخذ مصر قرارا نهائيا فى الموضوع لحين وصول تعليقاتها (٢٢) ثم بعثت الخارجية الأمريكية الى سفارتها فى القاهرة فى ٢٩ مارس ١٩٥٧ تعليقاتها المفصلة مع عدد من المقترحات لتعديل مشروع الاعلان المصرى (٢٣) .

---

(٢٠) برقية محظورة الى نيويورك رقم ٧٤٣ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) وفى ٢٧ مارس ١٩٥٧ قدمت الخارجية الأمريكية آراء مماثلة لسفارات فرنسا وايطاليا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة ـ برقية الى لندن رقم ٦٧٤٧ فى ٢٧ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف) .

(٢١) برقية رقم ٦٩١ الى نيويورك ، سبق الاشارة اليها فى موضع سابق .

(٢٢) برقية سرية للغاية الى القاهرة رقم ٣٢٢٥ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) .

(٢٣) برقية سرية للغاية رقم ٣٢٣٨ الى القاهرة فى ٢٩ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) .

وفى اليوم التالى ، بعثت رسالة تنقل الى الحكومة المصرية كتابة وبشكل فورى ، أنه فى راى الحكومة الامريكية ، ان المقترحات المصرية غير كافية لاعادة الثقة حتى تصبح قناة السويس طريقا آمنا ودائمـــا واقتصاديا يمكن الاعتماد عليه فى المرور والعبور · وأن الولايات المتحدة لذلك واستجابة لدعوة مصر ، على استعداد لان تقترح بعض التعديلات المحددة وان تناقشها مع مصر على الفور ، وقد كلفت السـفارة الأمريكية فى القاهرة بأن « توضح شفويا فى معرض تقديمها للمذكـــرة لمصر الاحتمال القائم بأن تبدأ العديد من الدول فى البحث بشكل جاد عـــن البدائل لنفط الشرق الاوسط وللمرور عبر قناة السويس ، اذا انعدمت الثقة فى امكان الاعتماد مستقبلا على العبور فى القناة وانه لما كان الاتحاد السوفيتى أو دول الشرق الأوسط ذاتها لا يستطيع ان توفـــر سوقا كافية لنفط المنطقة . فانه يمكن للسفارة أن تشير الى أن رخاء مصر وجيرانها سوف يتحقق من خلال التوصل لاتفاقية دوليـــة تودى الى استعادة الثقة (٢٤) · وقضت تلك التعليمات بأن أى مباحثات موضوعية سوف تجريها السفارة الامريكية مع مصر لا بد وأن تستند الى التعديلات المقترحة من قبل الحكومة الامريكية (٢٥) ·

وقد سلم السفير (هير) الآراء الامريكية هذه ومعهـــا مشروع اعلان مكتوب الى محمود فـــوزى فى ٣١ مارس ١٩٥٧ (٢٦) ·

وحين اعرب وزير خارجية مصر عن امتنانه للموقف الودى الذى تبديه الولايات المتحدة فسر السفير الامريكى قوله هذا على انه علامـــة على قلقه ازاء رد الفعل الحاد الذى ينمو لدى عبد الناصر ولدى المجموعة العسكرية حيال ما يشعرون انه سياسة أمريكية لتشديد الضغط تدريجيا عليهم جميعا ·

وبعد أن وافق محمود فوزى على بحث المقترحات الامريكية ، طرح تعليقات مبدئية مؤداها أن صدور اعلان من جانب واحد لا يقل فى القوة عن صدور اعلان ثنائى أو متعدد الاطراف ، وأن مشروع النص المصرى

---

(٢٤) كان (ماكلوى Mcloy الخبير الاقتصادى بالأمم المتحده على استعداد فى نفس الوقت لان يبلغ عبد الناصر انه فى ظل الظروف السائدة فان قناه السويس قد اصبحت ذات فائدة متناقصة برقية سرية من القاهره رقم ٣٠٦١ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ·

(٢٥) وهى التعديلات الوارده فى البرقية السرية رقم ٣٢٢٨ الى سبق الاشارة اليها وانظر برقية سرى للغاية الى القاهره رقم ٣٢٥٣ فى ٣٠ مارس ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ·

(٢٦) رسالة سرية للغاية من القاهرة رقم ٧٣٤ فى أول أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ·

يحمل فى حقيقته ان لم يكن فى نصوصه المبادىء الستة التى لا تزال الولايات المتحدة تدعو اليها ٠

كذلك فان السفير الأمريكى (هير) اذ تجنب الخوض فى مناقشة تفصيلية للمشروعين قال انه اذا كانت مصر ترى ان الاعلان الصادر من جانب واحد له نفس صلاحية الاعلان الذى يصدر من اكثر من دولة . فان بقية دول العالم قد لا ترى نفس الرأى (٢٧) ٠

وخلال مباحثات المستشار الاقتصادى للسكرتير العام للامم المتحدة مع كل من عبد الناصر ومحمود فوزى فى أول ابريل ١٩٥٧ . حث عبد الناصر بقوة على قبول التوصيات الأمريكية ، وقال (ماكلوى « Mcloy » المستشار الاقتصادى فى حديثه مع السفير الامريكى (هير) بعد ذلك ان عبد الناصر بعد فترة وجيزة من بداية الحديث بطريقة هادئة . عاد الى شكه التقليدى قائلا ان تلك المقترحات تصد بها اساسا خدمة اهداف اسرائيل على نحو ما يمكن قراءته من سطور نص المشروع الامريكى بحيث لا يتجاوز أثرها محاولة الضغط على مصر او احراجها ، كذلك فان عبد الناصر لم يتقبل الشروط المالية ، ولكنه فوق هذا وذاك كان معارضا بشكل خاص للمبادىء الستة قائلا انها تخضع لتفسيرات متباينة وانها جاءت نتاجا للمفاوضات مع الفرنسيين والبريطانيين لم يثبتوا اى نوايا حسنة بعد ذلك ٠ ثم وافق عبد الناصر ـ طبقا لرواية ماكلوى ـ على بحث مذكرة غير رسمية (٢٧) اعدها ماكلوى بطلب من محمود فوزى لتعزيز المقترحات الأمريكية ٠

وقد ابلغ عبد الناصر ماكلوى ، أن مرور السفن الاسرائيلية فى القناة فضلا عن كونه مسألة قانونية ، لا بد وأن ينطوى على تدابير امنية عملية . حيث انه فى ظل الظروف الراهنة ، فهو يحتاج لحشد نصف جيشه على طول القناة ليتمكن من السماح لسفينة اسرائيلية واحدة من العبور ٠

كذلك أطلع ماكلوى السفير الامريكى على حديث منفصل اجراه مع محمود فوزى قال فيها فوزى ، ان كان المشروع الأمريكى مفيدا فانه سيستفيد منه ومن مذكرة ماكلوى ٠

واختتم ماكلوى روايته عن مباحثاته مع عبد الناصر وفوزى بان

---

(٢٧) برقية سرية للغاية من القاهرة رقم ٣٠٨٣ فى ٣١ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(٢٨) برقية سرية للغاية من القاهرة رقم ٣٠٩٤ فى ٢ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

بقال للسفير الأمريكى (هير) انه وان لم يكن متفائلا ، فهو يشعر أن جهوده قد عضدت من محاولات فوزى وعززت من تأثيره (٢٩) ٠

وفى اليوم التالى سلم محمود فوزى للسفير الامريكى ، رد الحكومة المصرية على الرسالة الامريكية قائلا ، أنها كانت موضع دراسة دقيقة مع الآراء التى طرحتها حكومات أخرى مثل حكومة الهند ويوغوسلافيا ، وقال فوزى ان مصر على استعداد لأن تسمى الوثيقة اعلانا لا مذكرة وأن تدخل المزيد من التغييرات التى اقترحتها الولايات المتحدة، وان كان بعضها مما يصعب قبوله ثم أضاف فوزى انه لا يزال يرى نفس الرأى الذى أعرب عنه فى مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ عندما وصف الشروط الستة بالغموض وعدم الدقة فى الصياغة ، وان أفضل حل هو وضعها فى شكل فقرات موضوعية لوضع تلك الأفكار موضع التنفيذ ٠

وقد أبرق (هير) الى واشنطن ان محمود فوزى الذى أصم أذنيه عن الاستجابة لأى حجة ، قد أصر على أن مشروع الاعلان المصرى المزمع يكفل كافة الضمانات المقبولة فى هذا الموضوع ، وقال (هير) ان فوزى أعد من جديد يافع عن فكرة اصدار اعلان من جانب واحد وان لاحظ (هير) ان فوزى قد صرح أخيراً بأن السبب الحقيقى وراء العزوف عن الالتزام العام بالوثيقة هو مشكلة اسرائيل ٠

ومضى فوزى فى حيثه قائلا ، انه لو أمكن حل تلك المشكلة فلن توجد صعوبة أخرى (٣٠) ثم أشار الى أنه بالنسبة للمقترحات الامريكية الأخرى فلا غبار عليها ، لكنه فى المواقع رفضها بقوله أن الحكومة المصرية لا يمكنها السماح لدول أجنبية بحق الاعتراض على برامجها ، مضيفا أنه من المرجح أن يصدر الاعلان المصرى خلال يوم أو يومين لاتاحة وقت كاف للابلاغ قبل اعادة فتح القناة ، كذلك فانه مع امكان ادخال بعض التعديلات الطفيفة فى وقت لاحق ، فان الأمور التى انتهى

---

(٢٩) نفس المصدر السابق ٠

(٣٠) صدرت عدة بوادر ودلائل غير مؤكدة على ان مصر قد تكون على استعداد لطرح مسألة عبور سفن اسرائيل فى قناة السويس على محكمة العدل الدولية ـ انظر برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٧٢ فى ٢٠ مارس ١٩٥٧ ومن نيويورك برقية سرية رقم ٧٠٥ فى ٢٩ مارس ثم رسالة محظورة من القاهرة رقم ٧٤٢ فى ٤ أبريل ١٩٥٧ (ملف ٧٩٤ ـ ٧٣٠١) على أنه كان هنالك تقرير ينقل عن على صبرى قوله أن سماح أى حكومة مصرية لسفن اسرائيل بعبور قناة السويس يعتبر بمثابة انتحار سياسى ، وعلى ذلك فان عبد الناصر سوف يرفض أى قرار للمحكمة الدولية قد يصدر لصالح اسرائيل ـ انظر برقية سرية من القاهرة رقم ٣٠٦٥ فى ٢٩ مارس ١٩٥٧ (ملف ٦٧٤ ـ ٨٤ أ) ٠

لتوه من بحثها مع السفير (هير) لن تكون موضعا للمزيد من المفاوضات بعد اصدار الاعلان ٠

اما السفير الامريكى فقد أعرب عن القلق العميق من ان موضوعا كهذا وقد استغرق وقتا طويلا فى البحث ما كان يجب ان ينتهى هـــذه النهاية المتعجلة التى لن تؤدى الا الى المزيد من الصعوبات وطلب مرة اخرى مزيدا من الوقت لتبادل الرسائل مع وزارة الخارجية الامريكية فاجابه محمود فوزى انه يتعرض لضغط كبير وقد لا يستطيع ارجـــاء الاعلان هذه المدة ، لكنه سوف يحاول ٠

وقد عقب السفير الأمريكى (هير) على حديث محمود فـــوزى بقـوله ، انه برغم جهـــود همرشـــولد والولايات المتحدة والمستشـار الاقتصادى للامم المتحدة ، فان الحكومة المصرية ــ وعلى الأرجح بتشجيع من دول غير غربية ــ قد قررت ان تحزم أمرها وتمضى قدما فيما عزمت عليه (٣١) ٠

وفى الثانى من أبريل أرسلت الخارجية الامريكية رسالة اخـرى الى سفارتها فى القاهرة لاحالتها الى الحكومة المصرية والى عبد الناصر مباشرة ان أمكن للاعراب عن خيبة الأمل حيال عدم الاستعداد الواضح من قبل مصر لقبول التوصيات الأمريكية ، وقد أبرزت الولايات المتحدة فى رسالتها الدور الايجابى الذى لعبته فى تحقيق الانسحاب للقوات الأجنبية واعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة فى اطـــار السيادة المصرية ، على افتراض ان مصر سوف تكون مستعدة للاضطلاع بنفس التسوية المعقولة والمقبولة منذ أكتوبر الماضى وفى المفاوضات اللاحقة لها بالنسبة للخلاف حول قناة السويس ــ واستمرت الرسالة الامريكية تقول ــ انه اذا لم تكن مصر مستعدة لاتخاذ الخطوات اللازمة نحـــو التوفيق الكامل بين مشروع مذكرتها وبين المبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الأمن بالاجماع ، فان الولايات المتحدة سوف تضطر الى اعـادة النظر فى الموقف من منظور الآمال التى أعربت عنها من وقت لآخـــر بالنسبة لدور قناة السويس فى المستقبل (٣٢) ٠

وفى مساء الثالث من أبريل قابل الســـفير الامريـــكى (هير) عبد الناصر وقرأ عليه جزء من الرسالة الامريكية وعندئذ وافق عبدالناصر على ارجاء الاعلان مؤقتا بهدف السماح لمزيد من المناقشات وعلى ذلك

---

(٣١) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٣١٠٣ فى ٢ أبريل ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١) ٠

(٣٢) برقية سرى الى القاهرة رقم ٣٢٨٦ فى ٢ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

أحجم السفير (هير) عن تسليمه الرسالة كتابة · وبعد ذلك أبـــرق (هير) لواشنطن يقول أن عبد الناصر ، اجمالا قد اتخذ نفس الموقف معه الذى سبق ان اتخذه مع المستشار الاقتصادى للأمم المتحـــدة (مالكوى) (٣٣) ، ولذلك طلب الســـفير الأمريـكى من الخـارجية فى واشنطن أى مقترحات جديدة حتى لو كانت سوف تؤدى الى أن نضرب رؤوسنا فى نفس الجدار » (٣٤) ·

وفى ضوء هذا الحديث الذى اجراه الســفير الامريكى مـــع عبد الناصر استأنف المباحثات التفصيلية مع محمود فـــوزى حـــول المشروعين الامريكى والمصرى ، وبناء على ذلك أدخلت تعديلات جديدة على المشروع المصرى ، لكنهـــا لم تـــكن كـــافية لترضى الولايات المتحدة » (٣٥)·

---

(٣٣) انظر ما سبق الاشارة اليه فى موضع سابق عن تلك المقابلة ·

(٣٤) برقيات سرية من القاهرة أرقام ٣١١٢ ، ٣١١٧ فى ٣ ، ٤ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ·

(٣٥) برقيات سرى للغاية من القاهرة أرقام ٣١٢٥ ، ٣١٣٤ فى ٤ ، ٥ أبريل ١٩٥٧ ، ورقم ٣١٤٨ فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ (بنفس الملف) ·

- ٤٩ -
مباحثات جديدة حول مشروع الاعلان المصرى المقترح
ومسالة اعادة طرح مشكلة قناة السويس على مجلس الأمن

السفير الامريكى يحاول من جديد مع عبد الناصر ومحمود فوزى ٠

فى نفس التوقيت التى كانت تبذل فيه تلك الجهود ، طرحت من جديد مسالة احالة مشكلة قناة السويس الى مجلس الأمن مرة اخرى (٣٦) ٠

فقد ابلغت الخارجية الامريكية السفارة فى القاهرة فى ١٧ ابريل ١٩٥٧ ان الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين فضلتا حتى ذلك الوقت تاييد الجهود الامريكية فى المباحثات مع عبد الناصر . قد اصابهما القلق بسبب اقتراب موعد اعادة فتح قناة السويس وهما تلحان على اللجوء فورا الى الأمم المتحدة ما لم تبادر مصر الى ابداء الاستعداد لاتخاذ ترتيبات تتفق والمبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الأمن ، واوضحت الخارجية الأمريكية انه من المشكوك فيه ان تستمر الولايات المتحدة فى دورها الحالى الذى قد يعرضها للاتهام بالرضوخ لعبد الناصر (ما لم تتوصل معه الى حل مرض) ٠ وابلغت الخارجية الامريكية سفيرها فى القاهرة انها سوف تحتفظ بآرائها حيال سلسلة المباحثات الاخيرة التى اجراها مع المصريين (٣٧) لحين وصول المزيد من التعليقات من الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، وكذلك تقدير السفارة فى القاهرة للمفاضلة النسبية بين استمرار التباحث مع عبد الناصر او احالة الموضوع كله مرة أخرى الى مجلس الأمن ٠

---

(٣٦) انظر المذكرة التى أعدها (راونزى) بادارة الشرق الأدنى عن الحديث بين (دالاس) و (كاسيا) السفير البريطانى فى واشنطن ٣٠ مارس ١٩٥٧ مع مرفقاتها ، النقاط الموجزة التى أعدتها الخارجية البريطانية ، والبرقية المرسلة الى باريس رقم ٢٩٣٠ فى أول أبريل ١٩٥٧ والى نيويورك رقم ٧١٤ فى نفس التاريخ ورقم ٧٢٧ فى ٣ أبريل ١٩٥٧ . والمذكرة التى أعدها (راونزى) عن الحديث التلفزيونى مع السفير البريطانى فى ٤ أبريل ١٩٥٧ (بالملف السابق) ٠

(٣٧) برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٣٣٢ فى ٧ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

وعلى الفور رد (هير) بأنه فى ضوء موافقة عبد الناصر فى الثالث من ابريل على استئناف المباحثات حول المشروع المصرى ، نسوف تعقد جولة مباحثات واحدة على الاقل مع مصر قبل اللجوء الى مجلس الأمن ، لأنه لا يمكن حتى ذلك الوقت القول بأن المباحثات قد فشلت ، واضاف السفير الأمريكى انه وان لم يعلق آمالا كبيرة على نجاح المباحثات الجديدة ، فهو يؤمن بضرورة منح المصريين فرصة أخيرة لابداء نواياهم الحقيقية وان اتباع سياسة الصبر ستعزز موقف الولايات المتحدة وتعفيها من اى نقد فى مجلس الأمن ، بينما قد يؤدى اتخاذ اجراء متسرع الى دعم موقف عبد الناصر (٣٨) ٠

ومن الواضح ان توصيات السفير الامريكى فى القاهرة لاقت قبولا حيث ان الخارجية بعد ساعات قليلة من تلقيها لبرقيته أرسلت تعليقات مفصلة على مباحثاته السابقة (٣٩) ٠

وعلى ذلك قام السفير (هير) فى ٩ أبريل ١٩٥٧ بأستئناف المباحثات مع محمود فوزى الذى اعرب عن أسفه لأن الامريكيين لازلوا غير قادرين على قبول وجهة نظر مصر فيما يتصل بالمبادىء الستة ٠ وقال فوزى كذلك ، ان الترتيبات لم تنته بعد مع بنك التسويات الدولية Bank Of International Settlements الذى يجرى البحث بشأنه فى ذلك الوقت ليكون بديلا عن البنك الدولى للتعمير والتنمية باعتباره المؤسسة المالية المحايدة لتلقى رسوم قناة السويس (٤٠) ٠

وفى اليوم التالى تحدث محمود فوزى ببلاغة مشهودة ، يدعو الى تبديد سحب الشك وسوء الفهم المتبادل ، فاكد له السفير الأمريكى ان هذا هو ما كانت تسعى اليه الولايات المتحدة دائما حيث انها لا تتحرك بدوافع خارجية وانها تعمل بهدف التوصل لاتفاق عملى دون أدنى تنكير فى المساس بسيادة مصر (٤١) ٠

وفى نفس الليلة عقد السفير الامريكى (هير) اجتماعا مطولا مع عبد الناصر ومحمود فوزى ، اتخذ خلاله عبد الناصر مرة أخرى موقفا بالغ التشدد ضد المبادىء الستة التى وصفها بأنها مكيدة من الغرب لاستدراجه كل يوم أمام محكمة العدل الدولية لأى ذريعة من

---

(٣٨) برقية سرية من القاهرة رقم ٣١٥٤ فى ٨ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠
(٣٩) برقية سرى للغاية الى القاهرة رقم ٣٣٤٢ فى ٨ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠
(٤٠) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٣١٧٤ فى ٩ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠
(٤١) برقية سرى للغاية من القاهرة لقم ٣١٨٥ فى ١ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

الذرائع ، وقال عبد الناصر أن أجزاء القرار التى ستطلب بالفيتو ، لا زالت تمثل السياسة الحقيقية لكل من فرنسا والمملكة المتحدة وان خط الولايات المتحدة لم يزد كثيرا عن دعم حكومتيهما • وبعد أن تساءل عبد الناصر عما اذا كان لا يزال الغرب يخفى المزيد من المكائد لمصر ، انفجر ضاحكا حين أجابه السفير (هير) بأنه لو كانت هنالك مكائد فعلا ، لما ابلغه عنها . ثم قال هير لعبد الناصر ـ انه اى السفير الأمريكى ـ ملم الماما دقيقا بالموقف ، ويستطيع ان يؤكد لعبد الناصر أن الأمر لا ينطوى على أى خداع ، واستدرك السفير الامريكى يقول ، انه مثلما كانت الشكوك تساور عبد الناصر ، فقد كانت تساور دولا اخرى ، وان ادراج المبادىء الستة سوف يساعد على استعادة الثقة •

لكن عبد الناصر الذى اصر على رفضه لادراج المبادىء الستة بشكل مباشر فى المشروع المصرى عاد ليقول ان حكومته قد أدرجت بالفعل العديد من النقاط التى تفى بتفسيرها لتلك المبادىء وأنها لاتزال على استعداد لادراج نقاط أخرى بشرط أن تكون محددة ومعقولة ، وأوضح عبد الناصر انه لم يعترض على تقديم المزيد من الضمانات ولكن اعترض على الضمانات التى لم يستطع ان يفهمها وأنه ـ أى عبد الناصر ـ مستعد لذلك لقبول شىء يتحدث مثلا عن ابعاد السياسة عن قناة السويس اذا قدم هذا الشىء فى صياغة واضحة ومعقولة (٤٢) •

ومضى عبد الناصر يقول ، أنه يؤمن أيضا بأبعاد السياسة عن قناة السويس ، وانه يقصد ابعاد السياسة الدولية عنها ، ولذلك فمن الطبيعى فى رأيه وجود ضمان متبادل بأبعادها أيضا عن التأثير على السياسة المصرية ، ثم تساءل ، اليس موقفه هذا موقفا منطقيا ومقبولا ، أجابه السفير الأمريكى أن اقتراحه مفيد ، لكنه ليس على وجه اليقين اقتراح عملى لأنه من الضرورى صياغة الاهداف فى عبارات عامة حيث أن تحديدها بشكل تفصيلى قد يثير الكثير من التعقيدات •

ومضى السفير (هير) فى برقيته للخارجية عن اجتماعه مع عبد الناصر يقول ، أن عبد الناصر لجأ مرة أخرى الى اصطناع أسلوب الانفعال فيما يتصل بتمثيل الدول المنتفعة بالقناة مؤكدا انه لن يسمح مطلقا بأى ادارة أو سيطرة أجنبية ، وأنه قد أصبح ينفر من عبارة (المنتفعين) واضاف عبد الناصر أن مصر لن تتعامل مع أى منظمة للمنتفعين ذات تمثيل رسمى حكومى ، لكنها قد تجد شيئا من الفائدة

---

(٤٢) برقيات سريه من القاهره أرقام ٢١٩٠ ، ٢٢٠٤ فى ١١ أبريل ١٩٥٧ ، وجلسة للص المصرى المعدل فى ١١ أبريل ١٩٥٧ ـ انظر برقية ٣٢٠١ من [illegible] فى ١١ أبريل ١٩٥٧ سرى للغاية (الملف السابق) •

فى منظمة تجارية للمنتفعين تعمل بشكل استشارى ، وحتى فى ذلك الاطار فسوف يعارض اقحام الامم المتحدة فى الصورة لأن ذلك قد يعطيها وجها سياسيا ، وقال عبد الناصر انه يؤمن بالتعاون الدولى ، لكنه لن يخضع للسيطرة الدولية ٠

وحين اختتم عبد الناصر حديثه بأن مصر قد أكدت أو أبدت الاستعداد لتقديم تنازلات تفى بكافة الطلبات الامريكية ، عقب السفير (هير) ان المباحثات كانت مفيدة ، لكنه لا يزال يتطلع لرؤية النتائج العملية لها (٤٣) ٠

وفى واشنطن نقلت الخارجية الامريكية الى سكرتير عام الأمم المتحدة همرشولد ملاحظاتها على المشروع المصرى فى تلك المرحلة ، فحددت سلبياته الأساسية من وجهة نظرها فى النقاط التالية :

= ان طبيعة الوثيقة بوصفها اتفاقية دولية ملزمة لا تخضع لتعديلها من قبل مصر ومن جانب واحد ، لا تزال غامضة وان نفس الوصف ينطبق على النصوص الخاصة بتحكيم المنازعات بما فى ذلك قبول مصر لاختصاص محكمة العدل الدولية ٠

= كذلك فان الاعلان المصرى المقترح ، فضلا عن اغفاله النص على التمثيل المنظم للمنتفعين ، فهو مليء بالثغرات فى اجراءات التحكيم والترتيبات غير الكافية لضمان تعويض الشركة العالمية لقناة السويس ٠

= بالاضافة الى ذلك فمصر لا تزال ترفض النص على المبادىء الستة حتى فى ديباجة المشروع ٠

ثم أعربت الخارجية الامريكية عن أملها أن يحاول همرشولد فى المباحثات الجارية اقناع مصر بتصحيح وسد تلك الثغرات (٤٤) ٠

فى نفس الوقت ، كانت المناقشات تجرى حول احتمال اللجوء الى الأمم المتحدة (٤٥) وفى الثانى عشر من أبريل ، أبلغت الخارجية

---

(٤٣) المصدر السابق ٠

(٤٤) برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ٧٩٠ فى ١٣ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(٤٥) انظر البرقيات التالية : الى باريس ـ البرقية المحظورة رقم ٣٩٣٠ فى أول أبريل ١٩٥٧ ، ومن نيويورك برقيات سرية ٧١٤ فى أول أبريل ، ٧٢٧ فى ٣ أبريل ، ومذكرة حديث تلفزيونى بين راوتسرى من ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية مع السفير البريطانى (كاسيا) فى ٤ أبريل ، وبرقية من لندن رقم ٥٤٧٢ فى ٨ أبريل ، ومن باريس رقم ٥١٧٨ مذكرة أعدها من الخارجية الأمريكية (شو عن حديثين بين ديللون السفير الأمريكى فى لندن والسفير البريطانى فى واشنطن ـ سرى للغاية ٨ أبريل ، ١١ أبريل ١٩٥٧ م (نفس الملف السابق) ٠

الامريكية سفيرها فى القاهرة بأن المملكة المتحدة مع رغبتها فى استمرار مباحثاته فى القاهرة ، ترغب بالحاح طرح مسألة قناة السويس على مجلس الأمن بوصفه الاطار الصحيح والملائم لمناقشة بعض الترتيبات الموفقة التى تزشك ان تقترحها على مصر بشأن سداد الرسوم بواسطة ترتيب بين بنك انجلترا Bank of England والبنك الأهلى المصرى كما افصحت فرنسا واستراليا عن رغبتهما فى احالة مسألة قناة السويس الى مجلس الأمن ٠

الا أن الخارجية الأمريكية ، ان كانت تدرك ان مثل تلك الخطوة قد تعرقل التوصل لتسوية مع مصر ، بل وقد تدفع مصر الى أن تتسرع باصدار اعلان من جانب واحد ، كانت تدرك بالمثل ضآلة احتمالات التوصل لحل معقول من خلال المباحثات الجارية مع عبد الناصر ، لا سيما وان الاحتمال قائم بان مصر تماطل عمداً على أساس أن قناة السويس توشك ان تفتح من جديد ٠ وعلى ذلك لم تكن الولايات المتحدة تعارض فى احالة الأمر الى مجلس الأمن ، وقدرت انه فى ظل الظروف الراهنة فمن الافضل ان تأخذ زمام المبادرة بنفسها فى طرح الموضوع ، ثم تحاول فى نفس الوقت وقدر الامكان أن تتجنب فشل مفاوضاتها مع عبد الناصر ٠ وعقبت الخارجية الامريكية أن تلك المباحثات وان لم تحقق نجاحا ملحوظا ، فلم يكن ثمة سبيل خيراً من تلك المباحثات ٠

وعلى هذا الأساس نقد قضت تعليمات الخارجية الأمريكية المرسلة الى السفير الأمريكى فى القاهرة (ريموند هيـــر) بأن عليه أن يطلب اجتماعا عاجلا مع عبد الناصر ، وان يذكر له ــ بعد التمهيد الملائم ــ انه فى ضوء دراسة المشروع الذى تسلمه السفير فى ١١ أبريل ، وجدت الخارجية الامريكية أن عدداً من النقاط لا يزال دون حل ، وانها لذلك تطلب استمرار المباحثات (٤٦) ٠

وقالت التعليمات انه وان كانت الولايات المتحدة لا تستطيع التحدث باسم الدول الأخرى المنتفعة بالقناة ، فهى على علم بوجهات نظرها ، كما طلبت منها عدة دول منتفعة بالقناة موافاتها بمعلومات عن تطور المباحثات فى القاهرة ٠

وعلى ذلك ، فن الولايات المتحدة ترى الوقت مناسبا لطرح هذه الآراء على المنبر الصحيح ، الا وهو مجلس الأمن الذى لا يزال معنيا بالنظر فى مسألة قناة السويس ، كما ان الولايات المتحدة باعتبارهـا

---

(٤٦) برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٤٠٣ فى ١٢ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

الحكومة التى اقترحت ابقاء ادراج المسألة على جدول أعمال المجلس ، فهى تعتقد انها لابد وان تاخذ زمام المبادرة فى طرح الموضـــوع ، وهى على استعداد لأن تتقدم بالاشتراك مع مصر بطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن أو ان تنفـــرد بهـذا الطلب ، وفى نفس الوقت تتـــوقع الولايات المتحدة استمرار المباحثات الثنائية مع مصر على أمل ألا تصـــدر مصر اعلانا من جانب واحد (٤٧) ٠

وفى الرابع عشر من ابريل اجتمع السفير الأمريكى مع عبد الناصر، ثم ابرق للخارجية فى واشنطن انرد فعل الرئيس المصرى للبيانـــات الامريكية كان مزيجا من الاهتمام والشك والقلق ، فقد وافق عبد الناصر على بحث الموضوع ، ومناقشته مع محمود فوزى وابلاغ السفير (هير) بموقف الحكومة المصرية (٤٨) ٠ وبعد ثلاثة ايام أبلغ محمود فوزى السفير (هير) ان مصر قررت عدم مشاركة الولايات المتحـدة فى احالة مسألة قناة السويس الى مجلس الامن وقامل الا تنفرد الولايات المتحدة بهذه الخطوة ما دامت مباحثات القاهرة مستمرة ٠ وقال محمود فوزى، انه بينما كانت الولايات المتحدة تطالب فى ذلك بالتريث وعدم الاندفاع ، فان مصر الآن هى التى تطلب التريث من الولايات المتحدة ، وقد عقب (هير) فى برقيته الى واشنطن ان احالة المسألة الى مجلس الأمن قـد تعنى نهاية المباحثات الثنائية فى القاهرة ، وقد تقضى على أى أمل فى تحسين صياغة الاعلان المصرى (٤٩) ٠

وفى نفس الوقت فان همرشولد الذى افصح عن نظرته الايجابية لشروع الاعلان المصرى ، على خلاف النظرة الأمريكية (٥٠) أرســل الى محمود فوزى فى ١٦ أبريل رسالة يقدم فيها نصيحته الشخصية بان تمضى مصر فى طريقها المرســوم ودون ان يقــول صراحة انه يوافق على هذا الأسلوب وقد اقترح همرشولد فى رسالته تلك أسلوبا لتسجيل

---

(٤٧) نفس المصدر السابق ٠

(٤٨) برقية سرية من القاهرة رقم ٣٢٢٤ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

(٤٩) برقية سرية من القاهرة رقم ٣٢٦٢ فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ سرى للغاية (نفس الملف السابق) ٠

(٥٠) انظر برقية سرية للغاية من نيويورك رقم ٧٧٥ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ ، وبالنسبة لمباحثات السكرتير العام المساعد مع مصر والتى كانت موازية الى حد كبير مع المباحثات المصرية الأمريكية ، انظر أيضا البرقيات التالية : ـ من نيويورك البرقيات السرية ٧٧٤ فى ١٣ أبريل و ٧٧٦ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٩ سرى للغاية فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ وبرقيات سرى للغاية الى نيويورك ٧٩٢ ، ٧٩٧ فى ١٤ ، ١٦ أبريل ١٩٥٧ ، وبرقيات سرى للغاية الى القاهرة أرقام ٣٤٥٤ فى ١٧ أبريل ـ ومن القاهرة ٣٣١٠ فى ٢١ أبريل و ٣٣١٣ فى ٢٢ أبريل ، ٣٣٤٢ فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

الاعلان المصرى المقترح بموجب المادة ١٠٢ ن ميثاق الأمم المتحدة على نحو يضفى على الاعلان طابع الاتفاقية الدولية ٠

وبعد أن اكد همرشولد أنه من المفضل سياسيا ان تدلل مصر على انها لم تعدل عن موافقتها السابقة على قرار مجلس الامن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، قال انه لا يرى ما يمنع من اتخاذ هذا الاجراء فى شكل رسالة مقبول ان الحكومة المصرية تصدر هذا الاعلان تنفيذا لالتزامها باتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ ، واخذت فى الاعتبار قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦ ٠٠٠ الخ ثم اقترح السكرتير العام تقوية النصوص الخاصة بالتحكيم واضافة عبارة مؤداها ان مصر سوف ترحب بالتعاون مع ممثلى المصالح الملاحية الكبرى وعلى النحو الذى يعتبر مقبولا وملائما ٠

وقال همرشولد لمحمود فوزى فى رسالته ، ان مثل تلك التغييرات قد تقرب من مواقف الجميع نحو التوفيق المرغوب بين مختلف المصالح (٥١) ٠

وقد أبلغ همرشولد الوفد الامريكى اعتقاده بوجود فرصة معقولة لقبول مقترحاته ، وعلى ذلك فانه ليس ثمة ما يدعو لعقد اجتماع لمجلس الأمن ، وقد أدت هذه التوصية مع التوصية التى سبق ان ابرق بها السفير الأمريكى (هير) من القاهرة الى أن توافق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى ١٧ ابريل ١٩٥٧ على عدم دعوة مجلس الامن للانعقاد فى اليوم التالى ، كما كانتا تنويان من قبل (٥٢) ، بل وتأجيل عقد الاجتماع الى اليوم اللاحق ، وقد اعرب (سلوين لويد) وزير خارجية بريطانيا عن أمله بأن تقوم مصر خلال هذه الفترة باصدار وثيقة مقبولة وعندئذ لا تكون هنالك حاجة لاجتماع مجلس الأمن فى الرابع والعشرين من أبريل ١٩٥٧ ، واضاف لويد أنه لو صدر الاعلان المصرى فان حكومته سوف تعتبره بمثابة (أساس واقعى) لاستخدام القناة بالاستفادة من هذا الترتيب حتى ولو لم تكن موافقة عليه (٥٣) ٠

---

(٥١) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٧٨٧ فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

(٥٢) انظر البرقيات السرية التالية الى نيويورك ٧٨٨ فى ١٢ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٩٠ فى ١٣ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٩٢ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٩٧ فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ ٠ ومن نيويورك أرقام ٧٧٥ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٨٠ فى ١٥ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٨٧ فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ و ٧٨٦ فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ ــ (الملف السابق) ٠

(٥٣) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٧٣٥٠ فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ ، وانظر برقية رقم ٤١٨٣ الى باريس فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

وبعد تأجيل دعوة مجلس الامن للانعقاد بضعة أيام على هـذا النحو ، أبلغت الخارجية الامريكية فى ١٨ ابريل سفارتها فى القاهرة بتعليمات تقول ان الوقت قد حان للضغط على مصر لقبول المقترحـات الامريكية الأساسية لتعديل مشروع الاعلان ، على ان تستخدم التوصيات التفصيلية للخارجية الامريكية مع مقترحات همرشولد فى نيويورك لهذا الغرض (٥٤) ٠

وقد تأخر ارسال تلك الرسالة الى القاهرة بعض الوقت بحيث لم يتمكن السفير (هير) من مناقشتها مع محمود فوزى الا فى ٢١ أبريل ١٩٥٧ ، والذى أوضح للسفير (هير) كم من التعديلات قبلتها مصر وبأى قدر من الصعوبة ، ثم طلب من (هير) ارجاء أى تحرك فى مجلس الأمن ، ونقل السفير (هير) عن محمود فوزى قوله فى ابتسامـة ساخرة « لقد ذهبتم بنا بعيداً جداً ، فأرجوكم ألا تذهبوا بنا أبعد من ذلك والا انكسر كل شىء » ٠ وعقب السفير الامريكى فى برقيته الى واشنطن بأن محمود فوزى كان يخوض معركة باسلة ليس فقط عن منطلق مسئوليته الوظيفية بل ومن منطلق احساسه وتقديره ان تحقيـق تسـوية معقولة لمسألة قناة السويس قد توقف اندفـاع مصر بعيـداً عـن الغـرب (٥٥) ٠

وفى الحادى والعشرين من أبريل ١٩٥٧ ، أبلغ (دالاس) السفارة الامريكية فى القاهرة انه بسبب الحجم المتزايد للمـرور فى القنـاة ، والضغط السياسى المتصاعد للحصول على نوع من البيان الواضح من مصر عن نوع الشروط المقترحة لاستخدام القناة ، فان الولايات المتحدة لا تستطيع الامتنـاع عن اللجـوء الى مجـلس الأمن خـلال الأسـبوع القادم ٠ وقال دالاس أن الولايات المتحدة يحدوها الأمل القوى أن تصدر مصر فى نفس الوقت أفضل اعلان ممكن ، فاذا جاءت تلك الوثيقة على هدى الاتجاهات التى بحثتها الحكومتان ولا سيما اذا عكست آخـر مقترحات السكرتير العـام ، فان الولايات المتحـدة عندئذ ، وبعد أن تكتفى بطرح الحقائق وتلاحظ أن الاعلان لم يف بالشروط الستة وفاء كامـلا أو بكامل متطلبات الموقف ، سوف تصرح أن النظام المقترح من قبل مصر لا بد وأن يعطى الفرصة للاختبار ، وقال دالاس فى رسالته تلك أنه من المفترض أن يوافق معظم أعضاء مجلس الأمن ، وبحيث تدعو الحاجة فى تلك المرحلة الى استخدام ذلك الاعلان منطلقاً أو مرتكزاً لمفاوضات جديدة تستهدف الحصول على مزيد من التنازلات من المصريين ٠

(٥٤) برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٤٧٥ فى ١٨ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠
(٥٥) برقية سرية للغاية من القاهرة رقم ٣٣١٠ فى ٢١ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

وفحصت التعليمات الصادرة من دالاس الى السفارة الامريكيـــة في القاهرة بانه ما دام الاتفاق لم يتم حتى ذلك الوقت بالنسبة لمطالبات الشركة العالمية لقناة السويس ، فان الولايات المتحدة سوف تكـــون منصرة للاستمرار في تكليف السفن الامريكية بسداد الرسوم مـــع تسجيل الاحتجاج لحين التوصل لتسوية نهائية ، وسوف تقـــرر في النهاية ما اذا كانت الترتيبات المصرية الجديدة باعث على الثقة أم لا ، واذا لم تكن تلك الاجراءات كذلك ، فقد تتجه مصر نفسها الى عـــلاج الموقف ، وعندئذ سوف تبادر الولايات المتحدة بطرح اقتراحـــات مفيـــدة . كذلك سوف تبـــادر بتوجيه النقـــد الى مصر اذا رفضت في ظـــل الظروف القائمة اصدار اعلان بشروطها عن ادارة القناة ، او اذا حادت الى مشروع الاعلان السابق في ٢٦ مارس ١٩٥٧ (٥٦) .

وفي الثالث والعشرين من أبريل ، أخطر السفير الامريكي (هير) محمود فـــوزي بأن الولايات المتحدة تنوي أبلاغ السكرتير العام في اليوم التالي برغبتها في عقد اجتماع في الخامس والعشرين من أبريل لمناقشة الموقف في قناة السويس . وفي التقرير البرقي الذي بعث بـــه (هير) عن اجتماعه مع محمود فوزي ، أشار الى أن محمود فوزي ، على ما يبدو قد أخذته المفاجأة لتلقي مثل هذا البلاغ في وقت ضيق ، لكنه ـــ أي محمود فوزي ـــ وعد ببذل قصارى جهده قائلا ان الاعـــلان المصري سوف يصـــدر على الارجـــح في الرابع والعشرين من ابريل واتفق مع السفير الامريكي على ضرورة صدوره قبل اجتماع مجلس الامن (٥٧) .

وكان (دالاس) قد فوض السفير (هير) بأن يبلغ فوزي بما ورد اليه من تعليمات ، وقد لقي حديث (هير) تقديرا كاملا من محمود فوزي الذي اعرب له عن نسه في ان الولايات المتحدة لن تأسف على اتاحـــه هذه المهلة لمصر لأنها ـــ أي مصر ـــ تسعى مخلصة للتوصل لنتيجـــه مقبولة (٥٨) .

وفي الأمم المتحدة ، أعرب مندوب مصر السفير عمر لطفي للوفد الامريكي لدى الامم المتحدة في ١١ أبريل ١٩٥٧ ، عن أمله على عدم اصرار على عقد اجتماع لمجلس الأمن ٢٥ ابريل ، بل أن تنتظر حتى

---

(٥٦) برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٥١٠ في ٢١ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) .
(٥٧) برقية سرية من القاهرة رقم ٣٣٣٧ في ٢٣ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) .
(٥٨) نفس المصدر .

٢٦ أبريل على الأقل أو لليوم التالى ، كذلك أبلغ همرشولد الوفد الامريكى ٢٢ أبريل بأن عمر لطفى احاطه علما بأن مصر سوف تذيع اعلانها فى اليوم التالى ، وانها تريد تسجيله على الفور لدى الأمم المتحدة (٥٩) ٠

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده (دالاس) فى ٢٢ أبريل ١٩٥٧، صرح بانه لا يدرى طبيعة القرار النهائى الذى ستتخذه الحكومة المصرية بالنسبة لبعض جوانب المفاوضات المستفيضة التى تجرى فى القاهرة ، وانه لا يدرى ماذا ستكون عليه محتويات الاعلان المصرى عندما يصدر أو الموعد الرسمى لصدوره ٠ وأجاب (دالاس) ردا على سؤال عن الاجراء المتوقع باحالة مسالة قناة السويس الى مجلس الأمن ، بأنه لا يعتقد انه من الملائم احالة الأمر الى المجلس بأسلوب يثير الخلاف والجدل ٠ وبعد أن صرح (دالاس) بأن الولايات المتحدة لا تعترض على أن تستخدم السفن الامريكية قناة السويس ، استرعى الاهتمام الى توصية رسمية صدرت قبل ذلك بضرورة توخى الحذر والروية (٦٠) ٠

---

(٥٩) برقية سرية للغاية من نيويورك رقم ٨١٨ فى ٢٣ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

(٦٠) سبق لوزارة الخارجية الأمريكية أن أوصت فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ شركات الملاحة الأمريكية بأنه نظرا للأخطار الموجودة فى المداخل القريبة لقناة السويس وبسبب استمرار المباحثات بين السكرتير العام والحكومة المصرية حول مستقبل ادارة قناة السويس ، فعلى تلك الشركات أو تتوخى الحذر وتتروى فى المبادرة باستخدام القناة ، وان كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد امتنعت عن النص على حظر مثل هذا الاستخدام ـ برقية محظورة دورية رقم ٧٨٢ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

- ٥ -

مصر تأخـذ زمام المبـادرة
صدور الاعلان المصرى فى ٢٤ ابريل ١٩٥٧ لتحديد مستقبل القنـاة
ردود الفعـل تجاه الاعلان فى مجلس الأمن وبين الدول الأعضاء
فى هيئة المنتفعين بقنـاة السـويس

وأخيراً صدر الاعلان المصرى فى ٢٤ ابريل ١٩٥٧ ، وأرسل محمود فوزى نسخة من الاعلان الى السكرتير العام همرشولد مع خطاب يعلن فيه ان القناة اصبحت مفتوحة للمرور العادى وان حكومة مصر قـد اصدرت هذا الاعلان تنفيذاً لاشتراكها فى اتفاقية القسطنطينية لعـام ١٨٨٨ ، وأخذاً فى الاعتبار فهمها لقـرار مجلس الامن الصـادر فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦ ، وتمشياً مع بياناتهما المتصلة بالقرار والتى ادلى بها امام المجلس (٦١) ٠

لكن هذا الاعلان الذى تجاوز قليلا الصياغـة التى اقترحهـا السكرتير العام ، كان محل اعتراض الولايات المتحدة ، حيث رأت فيه الخارجية الامريكية مساساً بقرار مجلس الامن وتشويها لأحكامـه وبناء على ذلك فقد طلب الوفد الامريكى من السكرتير العام أن يذكر فى رده على محمود فوزى بان القرار لا يمكن تعديله لمجرد التفسير الذى ترى حكومة واحدة هى مصر اضفاءه على القرار ، وفوضت الخارجية الامريكية سفارتها فى القاهرة أن تبلغ الحكومة المصرية بالأسلوب الذى تراه بالموقف الأمريكى من الموضوع (٦٢) ٠

وفى نفس اليوم بعث همرشولد رسالة رداً على محموه فوزى قال فيها ، انه استجابة لطلبه فانه قد تم ايداع أصل الاعلان المصرى فى سجلات الأمم المتحدة ، كما اشار السكرتير العام الى أن الحكومـ

---

(٦١) نص خطاب محمود فوزى فى الملحق الثالث المرفق ٠

(٦٢) برقية سرى للغـاية الى نيويورك رقم ٨٢١ فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

المصرية تعتبر الاعلان الذى اصدرته بمثابة التزام له طابع دولى يندرج تحت المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، وانه لذلك سوف يبعث لحضرة فوزى بشهادة بان الايداع والتسجيل قد تم طبقا للاحكام التى تنص عليها تلك المادة ، كذلك فان السكرتير العام لم يشر فى رسالته الى قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦ (٦٢) ٠

وفى نفس اليوم كذلك كتب السفير الامريكى (لودج) رسالة الى رئيس مجلس الأمن يطلب منه عقد اجتماع للمجلس ٢٥ أبريل أو فى اقرب وقت ممكن لاستئناف بحث مشكلة قناة السويس ولبحث الموقف الخاص بالعبور فى القناة ٠ وقد عقد مجلس الأمن بالفعل اجتماعه فى ٢٦ ابريل ١٩٥٧ ، حيث كان لودج هو المتحدث الأول ، وبعد ان اوضح أسباب دعوة المجلس للانعقاد ، ادلى ببيان قال فيه ، ان الاعلان المصرى فى شكله الراهن لا يفى بالشروط الستة التى سبق ان اعتمدها المجلس ، واشار بصفة خاصة الى خلو الاعلان عن النص على شكل (التعاون المنظم) الذى ورد ذكره فى مراسلات السكرتير العام والحكومة المصرية واستدرك (لودج) فى كلمته انه ربما كان من السابق لأوانه تقييم ذلك النظام الذى اقترحته مصر حتى يوضع موضع الاختيار وعلى ذلك فان موافقة الولايات المتحدة هى فى حقيقتها موافقة مؤقته . وأنها تحتفظ بحقها فى التعبير عن موقفها فى وقت لاحق (٦٤) ٠

واختتم لودج بيانه بمطالبته مجلس الأمن بان يظل معنيا بالنظر فى مسألة قناة السويس مع وضع النظام الذى اقترحته مصر موضع الاختبار فى نفس الوقت (٦٥) ٠

وقد رد (جورج بيكو) الذى كان يمثل فرنسا فى اجتماعات المجلس ، على ما ادلى به المندوب المصرى عمر لطفى من بيانات ، موضحا انه لا يرى اختلافا يذكر بين البيانات المصرية الصادرة فى ١٨ مارس ١٩٥٧ ثم ٢٤ ابريل ، وانها جميعا لا تفى بالشروط التى نص عليها قرار مجلس الامن الصادر فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦ ، كذلك فان المندوب الفرنسى ذكر بصفة خاصة ما وصفه بتحفظات مصر على القرار ، واعتبرها موجهة ضد انتفاع اسرائيل أو استخدامها لقناة السويس ، وانتقد فقرات كثيرة من الاعلان المصرى باعتبارها غير كافية ، وعارض

---

(٦٣) برقية محظورة من نيويورك رقم ٨٢٠ بنفس التاريخ (الملف السابق) ٠

(٦٤) نص بيان لودج فى وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ص ٣٩٠ (المصدر السابق) ٠

(٦٥) النص فى المحاضر الحرفية لجلسات مجلس الأمن ٢٦ أبريل ١٩٥٧ المخصصة لمشكلة مياه السويس ، وثائق المجلس أرقام

بصفة خاصة صدور الاعلان من جانب واحد . وقال ان المطلوب هو ان يواصل مجلس الامن نفسه المفاوضات من أجل تحديد النظـــام المؤقت للقناة وان تصبح لهـا اساسا تعاقديا ، ثم يحـدد نظام ادارتها عن طريق اتفـــاقية دولية (٦٦) .

وقد تحـــدث (رونالد ووكر Ronald Walker) مندوب استراليا فوصف الاجراءات والمقترحات المصرية بانها قاصرة عن وضع ترتيب مقبول للقناة ، ولكنه اقترح الا يكون ذلك حائلا دون استئناف حركـة المرور (٦٧) .

كما تحدث المندوب البريطاني (سير بيرسون ديكسون) فوصف جزاء عديدة من الاعلان المصرى بانها غير كافية وتحتاج للتوضيح ، كما اعترض على صدور الاعلان من جانب واحد .

الا ان اهم تاييد للموقف المصرى صدر عن المندوب الســـوفيتى (اركادى سوبوليف Arkady Sobolev الذى قال أن الاعلان يعكس المبادىء الستة . وان الاتحاد السوفيتى مقتنع اقتناعا عميقا ان مصر قادرة على ان تضمنه وانها قد ضمنت بالفعل الادارة الطبيعية للقناة على اساس المبادىء الواردة فى الاعلان الذى يتفق اتفاقا كاملا سواء مع اتفاقية القسطنطينية لعـام ١٩٨٨ او ميثاق الأمم المتحـــدة ، واضـاف المندوب السوفيتى ان الاتحاد السوفيتى على اقتناع بأن صدور اعـــلان ٢٤ ابريل ١٩٥٧ يعنى ان مشكلة قناة السويس تكون قـــد ســـويت بالفعل (٦٨) .

اما على صعيد هيئة المنتفعين بقناة السويس ، فقد دارت مناقشات كثيرة . وفى التاسع من مايو اصدر مجلس الهيئة بيانا يقول ان الاجماع العام هو ان الاعلان المصرى غير كاف ، وان استئناف استخدام القناة لا يعنى قبول الاعلان ، وقد تحفظت فرنسا واسبانيا على البيان فقالت فرنسا انه من غير الممكن صدور توصية للأعضاء باستخدام القناة ، اما أسبانيا فقالت ان الأمم المتحدة وحدها هى صاحبة الاختصاص فى تقرير ما اذا كان الاعلان المصرى يتمشى مع قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦ أم لا يتفق (٦٩) .

---

(٦٦) نفس المصدر .

(٦٧) نفس المصدر .

(٦٨) المحاضر الحرفية لجلس الأمن فى الوثيقة المؤقتة ٧٧٧ (المصدر السابق) .

(٦٩) نفس المصدر .

وفى مجلس العموم البريطانى فى الثالث عشر من مايو ، أعلن ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا أن معظم الخطوط الملاحية شرقى السويس قد أعلنت عن نيتها فى توجيه سفنها عبر قناة السويس وان شركات الملاحة فى المانيا الغربية والدول الاسكندنافية قد أعلنت أن كل شركة ملاحية حرة فى استخدام قناة السويس حسبما تراه ، ولذلك فان حكومة المملكة المتحدة لن تنصح الشركات الملاحية البريطانية بأن تمتنع عن استخدام القناة ، ثم اعلن عن فتح حساب خاصة رقم (١) فى بنك انجلترا لمصالح البنك الأهلى المصرى لسداد الرسوم (٧٠) ٠

وفى فرنسا أعلن (مرايه) فى أعقاب اجتماع لمجلس الوزراء ١٥ مايو ١٩٥٧ ، ان الحكومة الفرنسية قد أسفت لما علمته من قرار لهيئة المنتفعين بدفع الرسوم مباشرة الى مصر دون الحصول منها على الحد الأدنى من الضمانات لحرية العبور أو التقسيم العادل للرسوم التى يتم تحصيلها وقال ان فرنسا لا يمكن أن تقبل حلا يتناقض مع المبادىء الستة التى اقرها مجلس الأمن وان الحكومة الفرنسية قد قررت احالة الأمر الى مجلس الأمن فى أقرب وقت ممكن ، وان تطلب منه حث مصر على الالتزام بالمبادىء الستة (٧١) ٠

كذلك كانت السفارة الامريكية فى لندن قد اخطرت وزارة الخارجية فى واشنطن نتائج بعض الاستيضاحات التى طلبتها بريطانيا من السكرتير العام وقد شدد همرشولد فى توصية بعدم عقد اجتماع لمجلس الأمن فى الايام اللاحقة على اساس أن ذلك قد يؤدى الى رد فعل حاد من جانب مصر ، وقد وافقه البريطانيون على هذا الرأى (٧٢) ٠

وفى السادس عشر من مايو وفى اليوم التالى لبيان (مولية) فى اعقاب الاجتماع المسائى لمجلس وزرائه ، سلم المندوب الفرنسى (جورج بيكو) المندوب الامريكى (لودج) رسالة رسمية تطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن يوم ٢٠ مايو ١٩٥٧ لبحث مسألة قناة السويس ، وصباح نفس اليوم تحدث المندوب البريطانى (ديكسون) تليفونيا مع (لودج) لابلاغه بأنه مع دهشة بريطانيا من القرار الفرنسى فان وزير الخارجية البريطانية (لويد) سوف يدلى ببيان فى مجلس العموم البريطانى مؤيداً للطلب الفرنسى (٧٣) ٠

---

(٧٠) برقية مفوضة من لندن رقم ٦١٦٨ فى ١٣ مايو ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠
(٧١) برقية مفتوحة من باريس رقم ٥٨٤٣ فى ١٦ مايو ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠
(٧٢) برقية سرى للغاية من لندن رقم ٦٢٤ فى ٦ مايو ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠
(٧٣) برقية محظورة من نيويورك رقم ٩٣١ فى ١٦ مايو ١٩٥٧ (نفس الملف السابق)٠

وفى واشنطن قام السفير الفرنسى (الفان) بتسليم الخارجية الأمريكية نص مشروع القرار الخاص بالسويس ، كما سلمه للبريطانيين فى ١٨ مايو ١٩٥٧ ، وطلب التعرف على آرائهم وقد جاء فى مشروع القرار ان نظام قناة السويس لا بد وأن يتحدد بموجب اتفاقية دولية تضمن تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، مع المطالبة ببدء المفاوضات لعقد مثل تلك الاتفاقية ، ومطالبة السكرتير العام كذلك لتجديد الاتصالات لهذا الغرض ، وان يقدم تقريراً للمجلس بالخطوات التى اتخذت فى هذا السبيل (٧٤) ٠

وفى وقت لاحق من نفس اليوم عقب دالاس على ما قاله السفير الفرنسى (الفان) فاعرب عن خشيته من ان يثير المشروع عديداً من التساؤلات المحرجة منها على سبيل المثال الجهة التى ستعقد معها الاتفاقية ، مشيرا الى أن مشروع القرار ذكر عبارة المفاوضات والاتصالات الضرورية دون تحديد دقيق لها ،وقال دالاس ، انه لا يوصى بتقديم قرار ، وان الاجراء الذى يمكن للمجلس ان يتخذه لا يجب ان يتجاوز المناقشة العامة ثم تلخيصا يقدمه السفير (لودج) يعكس توافق الآراء ٠

ورد السفير الفرنسى (الفان) بأنه لا يستطيع الاجابة على تساؤلات (دالاس) لأن القرار ترك تلك الأمور غامضة مؤقتا ٠ ولكنه قال ، انه ليس فى نية فرنسا اعطاء السوفيت فرصة الظهور بمظهر حامى حمى العرب ، اما بالنسبة لتوافق الآراء ، فان وزير الخارجية الفرنسى يريد شيئا اكثر تحديداً ودقة ٠

كان رد فعل (دالاس) لملاحظات السفير الفرنسى ، أن الولايات المتحدة لا تريد القطع بأن الاعلان المصرى ملزم أو غير ملزم ، كما انها لا تريد الاشارة الى المفاوضات الهادفة لعقد اتفاقية دولية ، اما اذا كانت فرنسا تريد الادلاء ببيان عن اجراء مفاوضات هادفة لعقد اتفاقية فلا اعتراض لدى الولايات المتحدة ، لكن الخطر يكمن فى بلورة فكرة المفاوضات فى صياغة رسمية فى مشروع القرار ، وقد قامت الخارجية الامريكية بعد ذلك بنقل آرائها عن مشروع القرار الفرنسى وعن تفضيلها اتباع اجراء توافق الآراء الى السفارة البريطانية ، وطلبت منها أن تقوم المملكة المتحدة بمساع لدى الفرنسيين تماثل المساعى التى قامت بها الولايات المتحدة معهم (٧٥) ٠

---

(٧٤) برقية محظورة الى نيويورك رقم ٨٨٥ فى ١٨ مايو ١٩٥٧ (نفس الملف السابق)٠
(٧٥) نفس المصدر ٠

وفى التاسع عشر من مايو عاد السفير الفرنسى (ألفان) يبلغ (دالاس) أن وزير الخارجية الفرنسى (بينو) قد يعدل عن مشروع القرار الفرنسى مفضلا عليه اجراء توافق الآراء اذا أدلت الولايات المتحدة ببيان أقوى قليلا من بيانها فى ٢٦ أبريل • وفى سياق المحاولة لمساعدة لودج فى مباحثاته مع (بينو) بعثت الخارجية الامريكية بنص مشروع البيان الذى سيدلى به المندوب الأمريكى فى ختام مناقشات مجلس الأمن (٧٦) •

لكن البيان الامريكى لم يلق قبولا على ما يبدو لدى وزير الخارجية الفرنسى (بينو) فبادر فى ٢٠ مايو بدعوة مجلس الأمن الى بدء المفاوضات مع مصر بأسرع ما يمكن محذرا من أنه اذا استمر المنتفعون بالقناة يسددون الرسوم مع تسجيل تحفظاتهم ، فان مصر سوف تشعر أنه يمكنها الاكتفاء (بنظام مؤقت يشوبه الغموض) ويمكنها التهرب من الاتفاقية الدولية التى لا يمكن بدونها ان تقوم قائمة للأمن فى الشرق الأوسط •

واستمر المندوب المصرى السفير عمر لطفى ، والمندوب البريطانى (ديكسون) وغيرهما من المتحدثين فى المناقشة بنفس الأسلوب الذى ساد مناقشات ٢٦ أبريل مع تأكيد معظمهم على الطابع المؤقت للترتيبات القائمة بأستثناء (سوبوليف) المندوب السوفيتى الذى أكد وجهة النظر السوفيتية بأن مشكلة قناة السويس قد تمت تسويتها من حيث الجوهر بفضل الاعلان المصرى الصادر فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ (٧٧) •

وفى اليوم التالى تحدث (رونالد ووكر) مندوب استراليا ، فأبدى دهشته من بيان المندوب المصرى عمر لطفى الذى تجاهل الأمور التى تثير قلق الحكومات ، ومن تأكيد عمر لطفى أن الاعلان المصرى يعبر بشكل كاف عن المبادىء الستة كما تفسرها مصر ، وأن عمر لطفى بذلك يشير الى ان الاعلان المصرى هو أفضل ما ستحصل عليه الدول ، وطالب مندوب استراليا مجلس الأمن بعدم الاعتراف بالاعلان المصرى كتسوية نهائية (٧٨) •

ثم تحدث (لودج) بوصفه مندوبا للولايات المتحدة فابرز ما يعتبره ثغرات الاعلان المصرى مشيراً بصفة خاصة الى أن مصر لم تودع فى الأمم

---

(٧٦) برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ٨٨٧ فى ١٩ مايو ١٩٥٧ (الملف السابق) •

(٧٧) النص الحرفى فى المحضر المؤقت لجلسة مجلس الأمن رقم ٧٧٨ فى ٢٠ مايو ١٩٥٧ •

(٧٨) نفس المصدر •

المتحدة قبولها بالاختصاص الاجبارى لمحكمة العدل الدولية طبقا لبيان النوايا الذى أصدرته (٧٩) ٠

وقال ان الولايات المتحدة يهمها ان تعلم متى ستتخذ مصر ذلك الاجراء (٨٠) ، وأن تعلم نوايا مصر فى التوصل لاتفاق حول تعويض الطالبات الخاصة بشركة قناة السويس ٠

ثم عاد (لودج) ليتحدث بوصفه رئيسا لمجلس الأمن فأوجز الآراء التى أعرب عنها أغلب اعضاء المجلس بأن قال انها تعكس الشكوك المستمرة تجاه نظام قناة السويس الذى وضعته مصر موضع التنفيذ ، ثم اضاف انه من المفترض أن تبدأ الحكومة المصرية وبأسرع ما يمكن فى بحث هذه النقاط بدقة وأن تتدبر الخطوات العملية التى يمكن أن تتخذها لازالة الشكوك ، ولا شك أن الحكومات الأعضاء سوف تسترشد فى اجراءاتها الدبلوماسية والدول المنتفعة بقناة السويس سوف تسترشد فى اجراءاتها العملية بالآراء التى أعرب عنها المجلس اليوم وبرد الفعل المصرى حيال التساؤلات التى طرحت فى الاجتماع ٠

وبعد أن اختتم (لودج) ايجازه للآراء أعلن أن مجلس الأمن سيظل معنيا بالنظر فى مسألة قناة السويس (٨١) ٠

---

(٧٩) انظر (الفقرة ٩ ب) من الاعلان المصرى الصادر فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ ، الملحق الثالث الوارد فى نهاية الكتاب وكان عمر لطفى قد أكد فى جلسة مجلس الأمن نوايا مصر فى ابتعاد كافة التدابير الضرورية ٠

(٨٠) فى ١٨ يونيو ١٩٥٧ وقعت مصر موافقتها على الاختصاص الاجبارى لمحكمة العدل الدولية (على أن تسرى الموافقة من ٢٤ أبريل ١٩٥٧) على كافة المنازعات القانونية الناشئة عن الفقرة (٩ ب) من الاعلان وأودعت الموافقة فى ٢٢ يوليو ، انظر برقية مفتوحة من نيويورك رقم ١٢٢ (ملف ٣٥٣) وانظر برقية محظورة الى نيويورك رقم ٨٩ فى ٣ أغسطس ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(٨١) النص الحرفى فى المحضر المؤقت لمجلس الأمن رقم ٧٧٩ فى ٢١ مايو ١٩٥٧ ٠

تسوية المشكلات البافية الخاصة بقناة السويس

بنهاية جلسة مجلس الأمن التى عقدت فى ٢٠ ـ ٢١ مايو ١٩٥٧ ، انتهى بحث مسألة قناة السويس على الصعيد الدولى الرسمى ، الا أن العديد من الأمور المحددة بقيت تبحث عن الحل وبأكثر من أسلوب · وكانت اهم المشكلات الباقية تتصل بتقسيم تكاليف تطهير القناة وتعويض الشركة العالمية لقناة السويس ، ومرور السفن الاسرائيلية فى القناة ، تم الدور الذى ستلعبه هيئة المنتفعين بقناة السويس أو غيرهـــا من الهيئات من أجل تحقيق التعاون المنظم بين مصر والدول المنتفعة بقنـاة السويس ·

فبالنسبة لتكاليف تطهير قناة السويس ، نوقشت خطة يقوم المنتفعون بالقناة بموجبها بدفع رسم اضافى زيادة على الرسوم المقررة للعبـور سداداً للدول التى قدمت قروضا للأمم المتحدة لتطهير القناة ، وقد أبلغ همرشولد الأمم المتحدة أن مصر ستوافق على تلك الخطة وأقرها اغلبية الأعضاء (٨٢) لكن بريطانيا اعترضت على الخطة ما لم يسدد لهـــا تكاليف عمليات التطهير التى قامت بها بالاشتراك مع فرنسا (٨٣) ·

وفى اغسطس ١٩٥٧ قبلت المملكة المتحدة اقتراحا أمريكيـا بأن يقوم السكرتير العام بالتشاور مع بريطانيا وفرنسا لتقييم أعمال التطهير التى قامتا بهـا لصـالح الأمم المتحدة (٨٤) ·

وقد قدم همرشولد فى أول نوفمبر ١٩٥٧ تقريراً بعنوان (تطهير قناة السويس) اقترح فيه فرض رسم اضافى على العبـور فى قناة السويس لتغطية التكاليف (٨٥) ·

---

(٨٢) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٨٤٢ فى ٢٥ أبريل ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ·

(٨٣) تقرير جاء عن حديث مسؤول بالسفارة البريطانية فى واشنطن فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٧ ، (نفس الملف) ·

(٨٤) برقية سرى للغاية الى نيويورك فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٧ ، وبرقية ١٨٥ فى ٣ أغسطس ، ١٩٨ فى ٤ سبتمبر ·

(٨٥) وثيقة الجمعية العامة رقم (أ/٣٧١٩) فى أول نوفمبر ١٩٥٧ ، وانظر قرار رقم (أ/٢١٢) الدورة (١٢) فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٧ ·

وقد اقرت الجمعية العامة تقرير همرشولد وتوصياته ، مع امتناع الاتحاد السوفيتى والدول الموالية له بحجة انه لا بد وان تتحمل المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل تكاليف التطهير (٨٦) ٠

وفى السادس عشر من ابريل ١٩٥٨ وافقت الغرفة الدولية للملاحة International Chamber of Shipping فى اجتماع عقدته فى لندن على الالتزام بقرار الجمعية العامة بزيادة الرسوم بنسبة ثلاثة فى المائة بشرط ان تسدد الحكومات المعنية (٨٧) هذه الزيادة لشركات الملاحة وملاك السفن ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على قرار غرفة الملاحة (٨٨) ، وابلغت ذلك للولايات المتحدة والحكومات الأخرى (٨٩)٠

هذا فيما يتعلق بتكاليف تطهير القناة ، اما تعويض الشركة العالمية لقناة السويس . فعلى الرغم من ان المبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الامن والاعلان المصرى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ قد نصا على التعويض الملائم لشركة القديمة لقناة السويس ، فلم يحدث اى تقدم فى المفاوضات بين مصر والشركة طوال عام ١٩٥٧ ٠ وقد نشرت الشركة مجموعة من المستندات تدافع عن حقها فى تحصيل الرسوم والتعويض (٩٠) ٠ وقد تدرت السفارة الامريكية فى باريس ان هذا هو ما دفع فرنسا للدعوة لاجتماع مجلس الامن فى مايو لاستصدار بيان من الحكومة المصرية حول التعويض (٩١) . لكن ذلك كله لم يكن له نتيجة عملية الى ان قام (يوجين بلاك) رئيس البنك الدولى للتعمير والتنمية بزيارة القاهرة بدعوة من الحكومة المصرية لبدء مفاوضات حول تلك المسألة ، وقد وافق (بلاك) على ان يتوسط البنك فى مفاوضات التعويض (٩٢) ٠ وقد جرت المفاوضات بعد ذلك فى جنيف وروما بين مصر وفرنسا والمملكة المتحدة . وقد توقفت فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٧ ، بسبب تشدد الموقف المصرى (٩٣) وبعد مباحثات تمهيدية فى القاهرة وباريس أستؤنفت المباحثات فى روما فى ١٩ فبراير ١٩٥٨ بوساطة البنك الدولى وانتهت

---

(٨٦) وثيقة الجمعية العامة ـ المحضر المؤقت رقم ٧٣٠ فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٧ ٠

(٨٧) برقية سرى للغاية من لندن رقم ٦٠٠٠ فى ١٥ أبريل ١٩٥٨ ، ٦٠٢٥ فى ١٧ أبريل ، ٦٠٤٠ فى ١٧ أبريل ١٩٥٨ (الملف السابق) ٠

(٨٨) برقية سرية من لندن رقم ٦٠٤٠ (نفس المصدر السابق) ٠

(٨٩) مذكرة حديث بين مسؤول بالخارجية الأمريكية وعضو السفارة البريطانية فى ١٦ مايو ٥٨ (نفس الملف) ٠

(٩٠) تقرير شركة قناة السويس ـ الجزء الثانى ـ مايو ١٩٥٧ ، باريس ١٩٥٧ ٠

(٩١) برقية سرى للغاية من باريس رقم ٥٨٨٥ فى ١٧ مايو ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(٩٢) مجلة الايكونوست ـ لندن ـ نوفمبر ١٩٥٧ ٠

(٩٣) نفس المصدر ، ٢١ ديسمبر ١٩٥٧ ٠

فى ١٦ ابريل بتوقيع رؤوس اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وممثلى حملة أسهم قناة السويس يدفع لهم بموجبها ٠٠٠ر٣٠٠ر٢٨ جنيه مصرى (حوالى ٨١ مليون دولار أمريكى) على خمس سنوات ، وقد أضيفت بعض الأحكام التكميلية فى ذلك الاتفاق ليتم التفاوض حولها بوساطة البنك الدولى لحين التوصل لتسوية نهائية (٩٤) ٠

وما كان من الولايات المتحدة ، بعد أن علمت بهذا الاتفاق ، الا أن أعلنت فى ٣٠ أبريل ١٩٥٨ ، نها سوف تقوم فى اليوم التالى بالافراج عن الارصدة المصرية المجمدة فى الولايات المتحدة منذ يوليو ١٩٥٦ ، وأعلنت أن السبب الرئيسى لتجميد الارصدة كان الموقف القانونى غير الواضح الناجم عن النزاع بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس والاخطار التى كان يمكن ان يتعرض لها الامريكيون المنتفعون بالقناة ، وأنه فى ضوء التقدم الكبير الذى تحقق نحو حل المشكلة متمثلا فى اتفاق روما ، الذى رحبت به الولايات المتحدة ، فقد اتخذت وزارة الخزانة الامريكية اجراءاتها بالغاء التعليمات الخاصة بفرض الرقابة على الارصدة المصرية اعتباراً من أول مايو ١٩٥٨ (٩٥) ٠

أما عن مسألة عبور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس ، فقد ظهرت دلائل بعد صدور الاعلان المصرى فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ تشير الى أن عبد الناصر قد يميل الى تسوية المشكلة عن طريق محكمة العدل الدولية (٩٦) ٠

وفى نفس الوقت لم تلجأ اسرائيل الى محاولة اختبار حقها فى عبور القناة ، وقد سمحت مصر بالحمولات (دون المواد الحربية) المتجهة الى اسرائيل بشرط نقلها على سفن تابعة لدول أخرى دون اعتراضها خلال عبور القناة ما دام هذا العبور يتم دون ضجيج أو اعلان (٩٧) ٠

ولمحاولة الالتفاف حول القيود المصرية لمنع السفن الاسرائيلية من

---

(٩٤) حول المفاوضات التى جرت فى ذلك الوقت ، برقية سرى للغاية من باريس رقم ٣١٧٥ فى ٢ يناير ١٩٥٨ ملف (٦١/٦٥١) وبرقية سرية من لندن رقم ٣٩٩٣ فى ٧ يناير ٥٨ ، وبرقية سرى للغاية من روما رقم ٢٥٨٧ فى ٢١ فبراير ٥٨ ، ومن القاهرة برقيات سرى للغاية أرقام ١٨٢٩ فى ٢٤ يناير ، ٢٠٣٤ فى ١١ فبراير ٥٨ (ملف ٩٧٤/ ٧٣٠١) ورسالة من القاهرة سرى للغاية رقم ٧٢١ فى ٢٢ يناير رقم ١٤/٣٩٨) ٠

(٩٥) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٩ مايو ١٩٥٨ ٠

(٩٦) انظر برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٧ فى ١١ يوليو ، ١٩٥٧ ٧ ومن القاهرة رقم ٢٠٢ فى ٢٢ يوليو (الملف السابق) ٠

(٩٧) برقية سرية من القاهرة رقم ٢٠٢ فى ٢٢ يوليو ١٩٥٨ (المصدر السابق) ٠

عبور القناة . اسست اسرائيل وغانا فى سبتمبر ١٩٥٧ (شركة خطوط النجم الأسود الملاحية (BLACK STAR) تمتلك غانا ٦٠٪ من اسهمها ، وتمتلك شركة زيم ٤٠٪ من اسهمها ، وقد عملت شركة خطوط النجم الاسود تحت علم غانا وسمحت لها مصر باستخدام قناة السويس (٩٨) .

بقيت بعد ذلك مشكلة التعاون المنظم بين الدول المنتفعة بقناة السويس ومصر . وقد ظلت هيئة المنتفعين بالقناة تناقش الدور الذى يجب أن تضطلع به فى المستقبل ، وفى أول مايو ١٩٥٨ ، قدم مدير الهيئة استقالته . وبعد اسبوعين او ثلاثة من تقديم استقالته ، بدأت التساؤلات تطرح حول مستقبل بقاء الهيئة ذاتها .

كان رأى الخارجية البريطانية أن تبقى الهيئة كجهاز استشارى يراقب ويقيم اداء مصر . ويجمع المعلومات للدول الاعضاء عن الانتفاع بقناة السويس (٩٩) .

اما الولايات المتحدة ، فقد رات ان تقوم شركات الملاحة ذاتها بجمع تلك المعلومات وتنقلها الى حكومانها (١٠٠) .

وفى ٩ يوليو ١٩٥٨ ، ابلغت الخارجية الامريكية سفارتها فى لندن شكوكها فى استمرار محاولات المؤسسات التجارية الغربية فى انشاء اى نوع من التعاون مع هيئة القناة المصرية . ورات الخارجية الامريكية انه برغم ما قالته مصر فى اعلان ٢٤ ابريل ١٩٥٧ عن تشجيع التعاون بين الهيئة وممثلى الملاحة والتجارة ، فمصر لم توضح اسلوب هذا التعاون . وقدرت الخارجية الأمريكية انه تجنبا لجولة جديدة وشاقة من المفاوضات مع مصر دون ان تلمس منها أى جدية حقيقية للتعاون ، فعلى الدول الغربية ان تعدل عن اتخاذ اى مبادرة جديدة فى تلك المسألة . واقترحت ان يتشاور مدير هيئة المنتفعين مع همرشولد للحصول على توضيح من مصر عن نواياها الحقيقية (١٠١) .

---

(٩٨) رسالة محظورة من تل أبيب رقم ٧٣٦ فى ١٥ مايو ١٩٥٨ (ملف ٨٧٠, ٢,٨٤) وانظر تقرير مخابرات الجيش رقم آر ـ ١٨١ ـ ٥٨ فى ٢٤ فبراير ١٩٥٨ ـ عن مكتب الجيش الأمريكى ـ عمان .

(٩٩) برقية سرى للغاية للغاية من لندن رقم ٦١٥٢ فى ١١ مايو ١٩٥٧ ، ٦٢٠٧ فى ١٤ مايو ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) .

(١٠٠) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٨٢٩٥ فى ٢٧ مايو ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) .

(١٠١) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٢٢٨ فى ٩ يوليو ١٩٥٧ (نفس الملف) ورقم ٦٢٨ فى ٢٠ يوليو ١٩٥٧ (نفس الملف) .

لكن وزارة الخارجية الامريكية لم تكن تؤمن – فى حقيقة الأمر – ان همرشولد سيوافق على ان يتحدث مرة أخرى مع مصر بأسم هيئة المنتفعين ، بعد أن عرف وتيقن من آراء عبد الناصر تجاه تلك الهيئة ٠

وحقيقة الأمر أن مصر لم تتخذ أى مبادرة نحو اقامة ذلك التعاون المنظم بينها وبين الشركات الملاحية المنتفعة بالقناة ٠

وبنهاية مايو ١٩٥٨ ، كانت مسألة قناة السويس ذاتها قد تركت ميادين القتال ومنابر الأمم المتحدة ، وموائد المفاوضات ، لتدخل خزائن وزارات الخارجية فى شكل التقارير والبرقيات ومحاضر الاجتماعات والملفات ، فى عواصم العالم المختلفة ، فى لندن وباريس وواشنطن ونيويورك وموسكو وتل أبيب وروما ، الى أن عادت قناة السويس بعد حرب ١٩٥٦ بأعبائها السياسية والعسكرية والدبلوماسية الى مصر ، ومصر وحدها ٠